العمير: الفراغ التشريعي سببه تغيب النواب عن مجلس قائم

الأربعاء 2012/8/29 المصدر : الأنباء عدد المشاهدات 2248

اضغط هنا لقراءة ملخص الموضوع

بقلم : فيصل الزامل

مؤشر جديد على عدم قبول الشارع الكويتي للطرح الأناني اتضح في ضعف تجاوب الناس يوم أمس الأول، بالاضافة الى المقالات المكثفة منذ شهرين والتي رفضت الطرح الأناني الذي يدور حول مصلحة مجموعة من النواب، بعيدا عن الثوابت الدستورية، الناس تعرف جيدا أن المأزق الدستوري الحالي كان متوقعا، إلا أن فرحة البعض بالكرسي جعلته يدفعنا نحو هذه الهوة، وهو ما صار واضحا للجميع بكل اجتهاداتهم، فالحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات.

في هذا السياق أعجبني الحوار الراقي في ندوة تحت عنوان «دستورية الدوائر الانتخابية»، ويمكن تلخيصه، بالإذن من المنظمين، في ثلاثة أسئلة وإجابات:

(السؤال 1): هل نحن نعيش فترة فراغ دستوري؟ وما العلاج؟

• النائب الفاضل د.علي العمير:

• من الأفضل أن نتحمل بمرارة الفراغ التشريعي الحالي من أن نتعرض لهذا الفراغ بعد الطعن في نتائج الانتخابات القادمة، وإبطال نتائجها.

• المتسبب في الفراغ التشريعي وتفرد الحكومة بالسلطة هم النواب الذين قاطعوا جلسات المجلس الحالي «الشرعي» بموجب حكم المحكمة الدستورية، علما أن مجلس 1981 هو أول من لجأ الى المحكمة الدستورية، واليوم يشكك من مارس هذا الحق في تكرار تلك الممارسة!

• تحويل مسؤولية تعديل الدوائر الى مجلس منتخب لا يحمي التعديل، فهو يتجه الى إبطال جديد للانتخابات، علما أنه سبق ان طرحت عدة مقترحات نيابية لتعديل الدوائر منذ عام 2007 ولكن لم يتم حسم هذا الموضوع.

• نحن لا نعتبر أن كل ما تقوم به الحكومة صحيح، ولكن مثلما ننتقد الخطأ نحترم الصواب.

• كيف يقول البعض ان مجلس 2009 لا يشرفه وهو عضو فيه حتى اليوم؟! هذه الاستقالات إعلامية فقط.

• أجاب العمير عن سؤال من هم النواب القبيضة بقوله «الموضوع محال الى النيابة العامة، وهي الجهة التي تصدر الأحكام».

(السؤال2): ما دور القضاء في العلاج؟

• أستاذ القانون في جامعة الكويت د. فايز الكندري:

⋆ حكم المحكمة الدستورية ببطلان مجلس 2012 نافذ، ومجلس 2009 قائم الى أن يتم حله.

⋆ لماذا تحيل الحكومة موضوع قانون الدوائر الخمس الآن علما أن الشبهة الدستورية قائمة منذ صدوره؟ مع اتفاقي في ضرورة تحصين الانتخابات ضد الطعون المحتملة (توضيح/ السبب في فتح ملف دستورية القانون هو الطعن الذي تقدم به مواطنون، وأخذت به المحكمة الدستورية).

⋆ نواب 2009 المحالون الى النيابة، هل يجوز اعادة الحصانة إليهم؟

⋆ مع تحصين العملية الانتخابية، ولكن بوجود مجلس منتخب (توضيح/ جميع الأطراف غير مقبولة في تنظيم الدوائر، لا 2009 ولا 2012، كل منها سيرتب الدوائر وفق حساباته الانتخابية، لابد من تكرار سابقة 1981 التي قبلت في حينها، خصوصا أنها تقلل الفروقات بين الدوائر وتقترب من عدالة «الأرقام» وهي لا تكذب، ثم يعرض التعديل على المجلس الجديد).

(السؤال 3): ما طبيعة الخلاف، هل هو تنافس سياسي أم صراع أصحاب نفوذ؟

⋆ المحامي أ.عبدالله الأحمد:

⋆ الإحالة تعبر عن صراع بين دولة المؤسسات ومؤسسة الحكم، والحكومة تستهدف خلق فراغ.

⋆ لماذا لم يتم إقرار قانون استقلال القضاء حتى الآن؟ (في 1995 صدر قانون «تنظيم القضاء» الذي تقدم به النائب الفاضل مشاري العنجري وأقر بعد 4 سنوات، استقلال القضاء في الأحكام محسوم بنص الدستور، والمسائل الإدارية تتبع الوزير لإبعاد مجلس القضاء عن الرقابة من سلطة تنفيذية).

⋆ نحن نعيش معركة نصوص، لا بأس من الاختلاف، ولكن يجب أن نتوقف بوجود النص الصريح، الدستور نص على اللجوء الى المحكمة الدستورية عند وجود نزاع.

شكرا لكم جميعا.

كلمة أخيرة (تويت): قال عمر رضي الله عنه: «تعلموا العربية، فإنها تثبت القلوب وتزيد في المروءة».